

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

البروفيسور تيجاني حسان هدام

بمناسبة اللقاء حول:

المقاولاتية في خدمة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية

الأحد 10 نوفمبر 2019

السادة الحضور الكرام؛

بداية، يطيب لي أن أتواجد بينكم اليوم في مقر المدرسة العليا للضمان الاجتماعي وبحضور معالي وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة إلى جانب ممثلي القطاعات الوزارية.

لقاؤنا اليوم يندرج ضمن الاهتمام الذي توليه الحكومة لمسألة مكافحة البطالة والادماج المهني والاجتماعي لفئة الشباب.

إننا ندرك أيما إدراك، أن مشكلة البطالة تؤثر لا محالة على الحركية الاجتماعية والاقتصادية للبلد،

وعلى هذا الأساس، تعد مسألة معالجة هذه الظاهرة من بين المسائل التي أولتها الدولة الجزائرية اهتماما بالغاً في إطار استراتيجية محكمة ارتكزت فيها الحكومة على مقاربة اقتصادية في تعاطيها مع البطالة لاسيما لدى فئة الشباب.

وفي هذا الإطار، فمن الأهمية بمكان التذكير أنه من ضمن الإجراءات التي تم وضعها والتي من شأنها الحد من ظاهرة البطالة، برامج تهدف الى دعم تنمية روح المقاوالاتية لدى الشباب من خلال المرافقة التي تقوم بها الأجهزة العمومية لدعم أحداث النشاطات.

حيث يعد هذا المسعى مجالاً للشباب المقاول لتجسيد مشاريع مولدة للثروة ولمناصب العمل.

كما أن المؤسسة المصغرة هي نواة المؤسسات الكبيرة التي تساهم في تعزيز النسيج الاقتصادي.

سيداتي سادتي،

إننا اليوم وأمام كل التحديات والمتطلبات التي يفرضها الواقع الإقتصادي الراهن من حيث وجوب رفع النجاعة في التسيير وفقاً لمقاربة تشاركية بين مختلف القطاعات، وكذا مسايرة عصر الرقمنة والتحكم في المعلومة.

إن هذا المسعى الذي نعمل عليه قد مكن إلى حد الساعة من رفع درجة التحكم في المعلومة عبر إنشاء قواعد بيانية مشتركة تمكّن المرفق العمومي من التجاوب السريع والفعال لمتطلبات المواطن.

وكذا تقليص مدة التعاملات الإدارية وترشيد النفقات العمومية.

كمثال على ذلك وفي إطار التسهيلات الإدارية وعصرنة الإدارة بادرت دائرتنا الوزارية بإنشاء قواعد بيانات مشتركة ومد جسور معلوماتية بين مختلف الهيئات تحت الوصاية .

وفي هذا المقام أخص بالذكر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حيث تم :

- إنشاء بوابات إلكترونية وتطبيقات للتسجيل ومتابعة ملفات حاملي المشاريع عن بعد.
- اعداد العديد من التطبيقات المعلوماتية الإضافية التي تمكن أصحاب المشاريع من تبادل الخبرات والأفكار بينهم وكذا تقديم عروض لخدماتهم.

ولقد عرفت المؤسسات المصغرة تطورات مذهلة في مختلف المجالات حيث تم إنشاء أكثر من نصف مليون مؤسسة مصغرة ضمن جهازي الوكالة والوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة منذ إنطلاقهما،

مما سمح باستحداث أكثر من مليون و200 ألف منصب عمل.

السيدات والسادة الحضور

في ذات السياق، تعرف الجزائر وعلى غرار بلدان البحر الأبيض المتوسط والدول الإفريقية بروز نمط جديد من المؤسسات المصغرة،

ما يتعارف على تسميتها بالمؤسسات الناشئة (Start-up)، والتي تتميز بخصوصية الابتكار وقدرتها على النمو العالي والتي تعتمد على الكفاءة.

حيث تسوق هذه المؤسسات الناشئة سلعاً وخدمات جديدة تنافسية فتحت الأسواق على مصراعيها، سمحت باستحداث مناصب عمل جديدة من شأنها المساهمة في امتصاص البطالة، فهي ذات قيمة اقتصادية مضافة.

وفي صلب اهتمامنا بالمؤسسات الناشئة، تعمل الدولة على استيعاب اليد العاملة المتدفقة إلى سوق العمل من خلال الاستثمار في المهارات والقدرات الشبابية المتاحة في كافة المجالات،

لاسيما تلك المختصة في الصناعات التقنية والبرمجيات الابتكارية.

لقد أصبحت المؤسسات الناشئة قاطرة للتنمية في ظل تشجيع المبادرة وبرز دورها كأداة فعالة في تنمية النسيج الاقتصادي والاجتماعي،

وذلك بالنظر لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية وتكلفة إنشائها المقبولة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها الهائلة على تعبئة نسبة هامة من اليد العاملة.

ولمواكبة التطورات الاقتصادية المتسارعة والصمود أمام التحديات والصعوبات التي تواجهها، أضحي لزاما علينا أن نوفر للمؤسسات الناشئة البيئة الملائمة لتنميتها وتطورها.

وذلك من خلال إقامة شبكات الدعم والشراكة لمساعدتها على تنمية المشاريع الجديدة وتزويدها بالمعارف والخبرات اللازمة التي تضمن لها الديمومة والاستمرارية والقدرة على المنافسة،

وكذا تطوير وتفعيل أساليب القيادة والإبداع والابتكار لهذه المشاريع، كونها السلاح الذي تضمن من خلاله بقائها واستمراريتها.

السيدات والسادة

إن الجزائر وعلى غرار دول العالم، تعمل جاهدة على النهوض باقتصادها انطلاقاً من تشجيع ودعم المؤسسات الناشئة التي أضحت في السنوات الأخيرة مفتاحاً للتنمية في جميع أقطار المعمورة،

حيث سنّت الحكومة جملة من الاجراءات التحفيزية التي من شأنها إضفاء المرونة لإنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات الناشئة لتفعيل دورها في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيدات والسادة الافاضل

إنني أؤكد لكم بأن قطاعنا يعمل بشكل حثيث على إعداد وتنفيذ برامج لفائدة هذه المؤسسات ومرافقتها وفقا لمعايير علمية، وكذا تسخير جميع المصالح المعنية للسهر على تطبيق ذلك،

وفي هذا الصدد، فإننا نعمل على وضع الأطر القانونية التي تسمح لكافة الأطراف المعنية بتبادل المعطيات والاستفادة من ثمار البحث العلمي، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية بين القطاعات.

ونحن اليوم بصدد إبرام إتفاقية ما بين قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وقطاع التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة.

حيث أن هذه الإتفاقية ستضع التصور المستقبلي للتكفل بالشباب حامل للمشاريع والشباب الحامل للأفكار المبتكرة من خلال وضع آليات عملية تسييرها الأجهزة العمومية لدعم احداث النشاطات.

و في هذ الاطار و تطبيقا لتعليمات معالي السيد الوزير الأول، قامت دائرتنا الوزارية بعقد ستة (06) لقاءات ضمّت خمسين (50) مُمثِلا لمؤسسات ناشئة .

ومن خلال هذه اللقاءات، تم الاستماع إلى كل الانشغالات والاقتراحات التي تم عرضها من قِبل أصحاب هاته المؤسسات،

حيث كُلت هذه اللقاءات بإعداد مخطط عمل سيتم تنفيذه في غضون الأسابيع القادمة، وهذا توافقا مع تطلعات شبابنا، للمساهمة في بناء دولة قوية متينة تسع الجميع في كنف الرقي والاستقرار.

كما أود أن أعلن اليوم، وبناء على ما سبق عن رفع التجميد عن كافة المشاريع المتعلقة بتوسعة النشاط وهذا على مستوى كافة ولايات الوطن.

السيدات والسادة

إن التحديات التي تواجهها بلادنا تحتم علينا أكثر من أي وقت مضى أن نكون على قدر المسؤولية المنوطة بنا وأن نكون في صف واحد.

ومنخرطين في مسعى يميزه الحوار والتواصل والحوكمة الرشيدة، لتفويت الفرصة على المتربصين بوطننا، والمضي قدما نحو استحقاقات انتخابية مصيرية لبلادنا الطاهرة التي سقيت بدماء قوافل من الشهداء رحمة الله عليهم.

وفي الختام، أتمنى للقائنا هذا أن يكمل بالنجاح والتوفيق.

وأشكركم على كرم الإصغاء